ثلاث نقاط: غياب أية سياسة اقتصادية، والفشل في اتخاذ اجراءات حيوية في قطاع البناء، وعدم القدرة على حشد موارد مالية كافية (**المصدر نفسه**).

وشنّ رئيس لجنة المالية في الكنيست، ابراهام شوحاط (معراخ)، هجوماً شديداً على سياسة الحكومة الاقتصادية، قائلاً ان اسرائيل لم تشهد من قبل مثل هذه الفجوة بين خطورة الوضع الذي تواجهه وعجز الحكومة عن اداء واجبها. وأضاف ان الحكومة ورئيسها يتلهّون بالتوافه من الامور، ويتصرّفون بلا مبالاة، ويفتقدون الروح القيادية والقدرة على التصدي للتحديات. واشار الى انه على الرغم من الضائقة والعجز في الميزانية، فقد قررت الحكومة تقديم مساعدات اضافية الى المعاهد الدينية ارضاء للاحزاب الدينية، لضمان تأييدها في الكنيست، كما رفعت المخصصات الامنية والدفاعية وميزانية السلطات المحلية. واتهمت عضو الكنيست شولاميت ألوني (راتس ـ قائمة حقوق المواطن) وزارة المالية بتبذير أموال طائلة لأغراض دعائية «دون ان يؤدي ذلك بأي مواطن الى المساهمة في المهمات الوطنية». واعتبرت عضو الكنيست تمار غوجنسكي (حداش ـ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة)، ان جميع المخططات الحكومية، بما في ذلك الميزانية المقترحة، قائمة على الرمال وروح المغامرة العسكرية (**المصدر نفسه**).

واستمر هجوم المعارضة على مشروع الميزانية خلال جلسة مناقشة الميزانية في ٢٥/١٢/١٩٩٠، والتي تميّزت بغياب الوزير موداعي عنها، ممّا أثار استياء عدد كبير من النواب الحاضرين. وطالبت رئيسة اللجنة الاقتصادية في الكنيست، شوشانا أربيلي ـ ألموزلينو (معراخ)، بعدم الموافقة، اطلاقاً، على مشروع الميزانية الذي يلقي العبء الاكبر من نفقات استيعاب الهجرة على كاهل محدودي الدخل والشغّيلة، وقالت ان الميزانية المقترحة لا تقدّم أي حل لأزمة البطالة، وبالتالي فانها لن تؤدي الاّ الى زيادة الفجوة الاجتماعية. وهاجم عضو الكنيست غرشون شفاط (هتحياه) الحملة الاعلامية التي وضعتها الحكومة لانجاح استيعاب المهاجرين، واعتبرها تبديداً للاموال، ودعا رئيس الحكومة الى أخذ زمام الامور بيده وتولّي مسؤولية تعبئة الجمهور لدعم برنامج الاستيعاب والمساهمة فيه.

أما عضو الكنيست حاييم اورون (مبام)، فطالب باحالة مشروع الميزانية الى أرشيف الدولة، حيث ان أحداً لن يستخدمه. وانضم عدد آخر من اعضاء الكنيست عن المعراخ الى قائمة منتقدي سياسة الحكومة الاقتصادية (**هآرتس**، ٢٦/١٢/١٩٩٠).

وكان «بنك اسرائيل» حذّر، في وقت سابق، من عزم الحكومة على استخدام ودائعها لدى البنك من أجل تغطية العجز في الميزانية المقترحة. وأوضح حاكم «بنك اسرائيل»، ميخائيل برونو، ان الجزء الاكبر من أموال الودائع الحكومية لا يمكن استخدامه لتغطية العجز، حيث انه موجّه الى اغراض اخرى (**يديعوت احرونوت**، ١٧/١٢/١٩٩٠). وتبلغ قيمة الودائع الحكومية في «بنك اسرائيل» حوالى خمسة مليارات شيكل، قد يسمح البنك للحكومة باستعمال ٩٠٠ مليون شيكل منها فقط، ما لم توافق وزارة المالية على منح البنك المركزي حرية العمل في سوق المال المحلي.

وعلى الصعيد العمالي، استبق الهستدروت الاحداث الاقتصادية المقبلة وأعلن اضراباً مفتوحاً في ٢/١٢/١٩٩٠ شمل قطاعات واسعة من الخدمات العامة والخاصة، بهدف ممارسة ضغط على الحكومة لتحقيق عدد من المطالب العمّالية. واتخذ قرار الاضراب الشامل بموافقة جميع كتل الهستدروت، بما فيها كتلة الليكود. وقال مندوب هابوعيل همزراحي، شلومو غمليئيل، ان الحكومة أعلنت حرباً شاملة على العمال بتبنّيها «قانون التسويات» الذي قدّمته الى الكنيست على أساس انه سيؤدي، في حال اقراره، الى نسف جميع الاتفاقيات العمالية السابقة. واعتبر رئيس القسم المهني في الهستدروت، حاييم هبرفيلد، ان اقتراحات وزارة المالية ضمن اطار «قانون التسويات» هي مجرد «الوجبة الاولى من الاعباء المفروضة على الجمهور؛ امّا الوجبة الثانية، فهي مقبلة ضمن اطار الميزانية المقترحة وما تشمله من ضربة شديدة موجهة الى المتقاعدين ومخصصات الضمان الاجتماعي»، وأضاف هبرفيلد ان الحكومة تحاول الحاق ضرر لم يسبق له مثيل بمصالح العمال والمتقاعدين، من خلال تخفيض الحد الادنى للاجور، والمساس بربحية صناديق التقاعد، والغاء الاتفاقات العمالية السابقة (**دافار**، ٢٨/١١/١٩٩٠).